نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا كلوديو كوردوني

إحاطة لمجلس الأمن

18 أذار/مارس 2026

(ترجمة غير رسمية)

شكراً السيد الرئيس (الولايات المتحدة الأمريكية)، المبعوث الخاص توم باراك، أشكرك أيضاً على دورك الفعال في سوريا.

1- منذ آخر إحاطة قدمتها للمجلس، قُمت بزيارة سوريا لإجراء مشاورات مع وزير الخارجية أسعد الشيباني، وكبار المسؤولين، وطيفٍ واسع من السوريين، بالإضافة إلى زملائي في الأمم المتحدة، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وقد اطلعت بنفسي على النطاق الواسع للدمار وإرث الانتهاكات، بما في ذلك تلك التي تجسدت في سجن صيدنايا. وبينما يحيي السوريون هذا الشهر الذكرى الخامسة عشرة للثورة، فإننا نفكر ملياً في الخسائر البشرية الفادحة للصراع، والتطلعات التي ألهمت المظاهرات الأولى، والنضال الطويل الذي تلاها، وجهودنا، بما في ذلك في هذا المجلس، لدعم مستقبل يعيش فيه السوريون بكرامةٍ وسلامٍ واستقرار.

السيد الرئيس،

2- دعوني أتطرق بدايةً إلى التصعيد الإقليمي المقلق وتأثيره على سوريا. فقد انحصرت الحوادث داخل الأراضي السورية في سقوط شظايا ناتجة عن اعتراض صواريخ ومسيرات إيرانية فوق المجال الجوي السوري، مما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين، بالإضافة إلى حادثة قصف واحدة من داخل لبنان نُسبت إلى حزب الله. كما ازدادت عمليات المروحيات والمسيرات الإسرائيلية في المجال الجوي السوري، وواصلت القوات الإسرائيلية توغلاتها داخل الأراضي السورية. وقد أسفرت الضربات الجوية الإسرائيلية على لبنان عن سقوط ضحايا لبنانيين وسوريين، ونزوح نحو 140 ألف شخص، معظمهم من السوريين، إلى سوريا بحثاً عن الأمان.

3- أكرر دعوتنا في هذا السياق لإسرائيل إلى الاحترام الكامل لسيادة سوريا ووحدة أراضيها، والالتزام ببنود اتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، والامتناع عن أي أعمال من شأنها تقويض استقرار سوريا وانتقالها السياسي.

4- كما أثني على الحكومة السورية لانخراطها مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية، والعمل على عزل سوريا عن أي تصعيد إضافي وضمان عدم استخدام الأراضي السورية بطرق قد تؤدي إلى اتساع رقعة الصراع. وكما أكد الأمين العام، فإن احترام القانون الدولي، وخفض التصعيد، والحوار أمور أساسية لمنع المزيد من التداعيات الإقليمية لهذه الحرب المدمرة.

السيد الرئيس،

5- قبل عام، حدد الإعلان الدستوري ملامح المرحلة الانتقالية في سوريا ومدتها خمس سنوات، تتوج بدستورٍ دائم وانتخابات جديدة بحلول عام 2030. ويتطلع السوريون، عن حق، إلى تنفيذه بالكامل.

6- كما أُجريت أمس انتخابات غير مباشرة لشغل أربعة مقاعد شاغرة في مجلس الشعب في محافظة الرقة. وأشارت اللجنة العليا للانتخابات إلى أن التصويت على 11 مقعداً إضافياً في محافظة الحسكة وفي دائرة عين العرب، المعروفة أيضاً باسم كوباني، سيُجرى في الأسابيع المقبلة. ومن المتوقع أن يتبع ذلك الإعلان عن 70 مرشحاً من قبل الرئيس، وتحديد موعد افتتاح جلسة البرلمان. ونتطلع إلى تمثيل مناطق سوريا بتنوع سكانها، ولا سيما النساء، تمثيلاً فاعلاً في مجلس الشعب، نظراً لدور المجلس في صياغة التشريعات، وربما الدستور الدائم لسوريا، الذي يجب أن يكون حجر الزاوية في بناء أمة شاملة، مع وجود آليات تضمن الضوابط والتوازنات، وضمان احترام حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

7- أقرت الحكومة السورية، من خلال إنشاء اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية، بالأهمية البالغة لاستعادة سيادة القانون، وضمان المساءلة، وتعزيز المصالحة. وقد سعدت بلقاء أعضاء اللجنة في دمشق، وأُشيد بنشاطها الملحوظ خلال الأشهر الستة الأولى، وقد عرضنا تقديم دعماً ملموساً لها. ويواصل أعضاؤها العمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين لرسم مسار المستقبل. ويتطلب إحراز مزيد من التقدم تنسيقاً وثيقاً مع وزارتي العدل والداخلية، وإجراء إصلاحات تشريعية لتعزيز النظام القضائي، وتزويده بالقدرة على التعامل مع الجرائم والفظائع. وسيظل الانخراط الفعال مع المجتمع المدني والضحايا، والامتثال لمعايير حقوق الإنسان، أمراً محورياً.

8- وفيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان في سوريا بشكلٍ عام، فقد سلط التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة الضوء الأسبوع الماضي على المخاوف المستمرة والخطوات الإيجابية التي

اتخذتها السلطات السورية. وأؤيد دعوة اللجنة إلى رؤية شاملة لسوريا، إلى جانب اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز المؤسسات المعنية بتطبيق سيادة القانون، بما في ذلك من خلال إصلاح شامل لقطاع الأمن. وأرحب باستجابة الحكومة السورية البناءة للتقرير، وإشارتها إلى مبادرات الإصلاح، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والالتزامات بالمساءلة.

9- فيما يتعلق بالسويداء، أُرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٦ فبراير/شباط بشأن تبادل الأسرى، والذي أفرجت بموجبه الحكومة السورية عن ٦١ شخصاً، فيما أفرجت القوات المحلية الموالية للشيخ حكمت الهجري من جانبها عن ٢٥ شخصاً. وعلى الرغم من ذلك، ما زلت أشعر بالقلق إزاء القضايا العالقة في السويداء. سيكون اتخاذ المزيد من الخطوات لبناء الثقة أمراً ضرورياً للدفع باتجاه تنفيذ الترتيبات السياسية والعسكرية المنصوص عليها في خارطة طريق الخاصة بالسويداء التي تم اعتمادها في سبتمبر/أيلول 2025. كما أُشير إلى أن اللجنة الوطنية السورية للتحقيق قد أصدرت أمس تقريرها بشأن أحداث العنف التي شهدتها السويداء في يوليو/تموز 2025. وأتطلع إلى دراسة نتائج التقرير وتوصياته. وسيكون ضمان المساءلة وإنصاف الضحايا أمراً بالغ الأهمية.

10- على صعيد آخر، فقد سررت بسماع تأكيداتٍ مباشرة من كلا الجانبين بأن عملية الاندماج بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية تمضي قدماً استناداً إلى اتفاق ٢٩ يناير/كانون الثاني. وقد شهدت هذه العملية تطورات إيجابية، منها تعيين معاون لوزير الدفاع مرشح من قوات سوريا الديمقراطية، والإفراج عن معتقلين من كلا الجانبين، وبدء العودة إلى مدينة عين العرب (كوباني) ومناطق أخرى. في الوقت نفسه، لا تزال هناك مسائل جوهرية قيد النقاش، منها آليات دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش والشرطة، والدور المستقبلي لوحدات حماية المرأة، وإدماج الموظفين المدنيين في مؤسسات الدولة، والتعليم باللغة الكردية.

السيد الرئيس،

11- شهدنا دعوات متجددة من تنظيم داعش للعنف، وتصاعداً في هجماته ضد قوات الحكومة السورية في الرقة ودير الزور ومناطق أخرى. ورغم صغر حجم هذه الهجمات وتشتت نطاقها الجغرافي، إلا أنها تؤكد عزم التنظيم على إعادة بناء صفوفه، وأرحب باليقظة والتدابير المضادة التي تم اتخاذها من قبل القوات السورية وباقي قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

12- وفي سياق منفصل، تم إغلاق مخيم الهول. وقام معظم سكانه بالفرار، ولا سيما النساء والأطفال بمن فيهم سوريون ومواطنون من دول ثالثة – وتفرقوا، بحسب التقارير، في أنحاء حلب ودير الزور وإدلب؛ بل ربما غادر بعضهم سوريا. وكما تعلمون، يشتبه في بعض من قاطني المخيم السابقين ارتباط أو صلة قرابة بعناصر من تنظيم داعش. ونُقل من بقي منهم إلى مخيم آق برهان في حلب، حيث سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٧٣١ عائلة. أما مخيم الروج، الذي يحتجز فيه أكثر من ٢٠٠٠ مواطن من دول ثالثة، بالإضافة إلى بعض السوريين، فلا يزال تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية

13- إضافةً إلى المخاوف الأمنية، تُثير التطورات المتعلقة بسكان مخيم الهول تحدياتٍ كبيرة في مجالي الحماية والاندماج. ويُعدّ التصدي لهذه التحديات أمراً بالغ الأهمية للحدّ من خطر التطرف. وتدعم الأمم المتحدة الجهود المبذولة لإعادة دمج السوريين داخل سوريا بطريقة تُعزز التماسك الاجتماعي وأمن الجميع. كما نحثّ على الإسراع بإعادة مواطني الدول الأخرى إلى أوطانهم، بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

14- اسمحوا لي الآن أن أوجه انتباه المجلس إلى الانتعاش الاقتصادي، الذي يُعدّ مفتاحاً للاستقرار السياسي في سوريا. فبعد أكثر من عقد من الصراع والعزلة، وعام من المرحلة الانتقالية، لا يزال الاقتصاد السوري هشاً للغاية. وللأسف، فقد أجبر الصراع الإقليمي السلطات السورية على خفض إمدادات الكهرباء. كما تأثرت التجارة عبر الحدود سلباً. ويأتي هذا بالطبع في وقتٍ حرج لسوريا، التي تسعى جاهدةً لتجاوز هذه المرحلة الصعبة والبدء في التعافي.

15- وأفاد وفد من صندوق النقد الدولي، زار دمشق في فبراير/شباط، بوجود مؤشراتٍ أولية على تحسن النشاط الاقتصادي، مدعوماً بزيادة إمدادات الكهرباء، وعودة اللاجئين، وزيادة الاستثمارات، وإعادة دمج سوريا تدريجياً في الشبكات الاقتصادية الإقليمية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن مصرف سوريا المركزي أعاد مؤخراً تفعيل حسابه لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

16- مع ذلك، وكما أخبرني محافظ البنك المركزي في دمشق، فإن بطء وتيرة إعادة دمج سوريا في النظام المالي الدولي يُشكل تهديداً لتعافيها واستقرارها. فعلى الرغم من رفع معظم العقوبات القطاعية، لم يلمس السوريون بعد ثمار ذلك. وهناك حاجة لمواصلة تخفيف القيود المتبقية بما في ذلك على التصدير، إلى جانب بذل الجهود لمعالجة إرث العقوبات، ولا سيما

الإفراط في الالتزام المالي. كما أن دعم الشركاء من القطاعين العام والخاص أمر ضروري أيضاً.

السيد الرئيس،

17- يُواصل مكتبنا، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، دعم عملية انتقال سياسي شاملة بقيادة سورية، والأليات المؤسسية اللازمة لاستدامتها. وأُعرب عن تقديري للنقاشات التي أجريتها مع وزير الخارجية أسعد الشيباني في هذا الشأن. ونحن الآن بصدد بحث مجالات التعاون بين المكتب والحكومة السورية. وآمل أن أُبلغ المجلس قريباً بتوصلنا إلى تفاهم في هذا الشأن، بما يُمكن البعثة من الانتقال إلى دمشق.

18- وفي الوقت ذاته، يواصل مكتبنا الانخراط بشكلٍ منتظم مع المسؤولين السوريين والمجتمع المدني السوري، الذين تُعد مشاركتهم الفعّالة وقدرتهم على العمل بحرية أمراً حيوياً لعملية انتقال سياسي شاملة. وخلال نقاشاتي في دمشق، أكدت النساء السوريات، على وجه الخصوص، على أن مشاركة المرأة في المؤسسات الناشئة لا تزال دون المستوى المأمول. على الرغم من ذلك، أُرحب هنا بتعيين نساء مؤخراً في وزارة الداخلية، بما في ذلك منشقات عن المؤسسات الأمنية في عهد الأسد. كما أتطلع لسماع بيان يسرا مارديني بعد قليل، ورؤيتها لسوريا كبلد يشعر فيه الجميع بالأمان والوطن.

السيد الرئيس،

19- اسمحوا لي أن أختتم بالتذكير بالنقطة التي ذكرتها في البداية: وهي أن التعافي في سوريا، على الصعيد السياسي والمؤسسي والاقتصادي، يتسم بالثبات، ولكنه يظل هشاً، وقد يتعرض للخطر جراء تداعيات صراع إقليمي طويل الأمد. فلنضاعف جهودنا لدعم سوريا في حماية نفسها من هذا الصراع، ولنركز جهودنا على مساعدتها في مواصلة مسيرتها نحو التعافي وإعادة الإعمار والاستقرار، بل وتسريع وتيرتها. إن نجاح المرحلة الانتقالية في سوريا سوف يعتمد على قدرة السوريين أنفسهم على تشكيل مستقبل مؤسس على السيادة والمحاسبة والمشاركة.

شكراً لكم.